المديونية الخارجية لبعض الدول العربية ودورها في صنع القرار السياسي للمدة ١٩٨٥-٢٠٠٥

د. طه يونس حمادي
أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد – كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الموصل

مستخلص البحث:

شرعت الدول العربية ومنذ الستينات من القرن الماضي بوضع وتنفيذ خطط وبرامج تنموية طموحة، ونظراً لقلة الموارد المالية المحلية لمعظم هذه الدول لمواجهة احتياجات التنمية الاقتصادية لجأت إلى المؤسسات والأسواق المالية الدولية للاقتراض، وقد كان المسوغ النظري هو "ان الاقتراض الخارجي يعزز الادخار المحلي".

ولكن إلى الفترة المبكرة من سبعينات القرن العشرين، كانت الديون الخارجية للدول النامية ومنها بعض الدول العربية صغيرة أو قليلة نسبياً وكانت الديون بالدرجة الأولى (ظاهرة رسمية) وكان معظم الدائنين هم الحكومات الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية وكانت أغلب القروض تمنح بصفة امتيازية (فائدة منخفضة) ومن ثم توسعت هذه القروض لتشمل نواحٍ عديدة وزادت استيرادات السلع الرأسمالية والوسيطة أيضاً، وعليه فان حجم المديونية الخارجية في الفترة المذكورة تميز بتزايد حاجة الدول النامية ومنها بعض الدول العربية إلى رؤوس الأموال من أجل انجاز مشروعات تنموية استلزمت قدراً كبيراً من الاستثمار، الأمر الذي أدى إلى تزايد الطلب على الاقتراض، مما ترتب عليه بروز مشكلة المديونية الخارجية وزيادة الأعباء المالية لخدمة هذه الديون بشكل ملفت للنظر.

ان تزايد حجم المديونية الخارجية وما رافقها من تزايد في مدفوعات خدمة هذه الديون استنزف نسبة كبيرة من الموارد المحلية وبالتالي أدت إلى إضعاف إمكانية تحقيق الأهداف المنشودة وتلاشي قدراً كبيراً من عوائد صادراتها لخدمة ديونها الخارجية، ومن ثم تراجع قدرتها على استيراد المستلزمات المطلوبة لاستمرار عملية

التنمية الاقتصادية، مما أدى إلى طلب المزيد من القروض للإيفاء بتلك المستلزمات فنتج عن ذلك تزايد حجم المديونية الخارجية وأصبحت مشكلة المديونية أكثر خطورة وتعقيداً وزادت من الآثار السلبية التي أدت إلى شلّ جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم عملت على تعميق تبعيتها للجهات الدائنة وعرّضت هذه الدول إلى ضغوط قاسية استهدفت قدراتها الاقتصادية والسياسية لنوع صارم من الرقابة والتدخل في الشؤون الداخلية تحت وطأة تفاقم مديونيتها.

إن تفاقم مشكلة المديونية الخارجية شكّلت خطورة لا تقف عند الحدود الاقتصادية والاجتماعية، بل إنها تتجاوز ذلك، إذ أدت إلى تعريض حرية صنع القرار السياسي إلى المزيد من الضغوط والتدخل الأجنبي، إذ أن الأطراف المانحة، سواء كان من داخل نادي باريس ونادي لندن ومعهما صندوق النقد والبنك الدوليين ستفرض سياسات وبرامج تزيد من تبعية الدول المدينة للدول المتقدمة.

ويهدف البحث إلى تحليل حجم المديونية الخارجية لبعض الدول العربية وهما الأردن وسوريا ولبنان للمدة ١٩٨٥-٢٠٠٥ وبيان مدى تأثير هذه المديونية على صنع القرار السياسي في هذه الدول، وينطلق من فرضية مفادها "إن حجم المديونية الخارجية واتجاه حجم هذه المديونية في الدول العربية عينة الدراسة هو في حالة تزايد مستمر مما يترك مجالاً واسعاً للتدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية ومن ثم يعرّضها إلى المزيد من الضغوط السياسية التي تؤثر بشكل أو بآخر في حرية صنع القرار السياسي.

المقدمة

أخذت الدول النامية ومنها الدول العربية على عاتقها وضع وتنفيذ خطط وبرامج تنموية طموحة منذ الستينات من القرن الماضي، ونظراً لقلة الموارد المالية المحلية لجأت هذه الدول إلى المؤسسات المالية الدولية للاقتراض، وكان المسوغ النظري هو "إن الاقتراض الخارجي يعزز الادخار المحلي"، وكانت الديون الخارجية وإلى الفترة المبكرة من السبعينات من القرن العشرين قليلة نسبيا وكانت هذه الديون تقدم من مؤسسات رسمية مثل صندوق النقد الدولي وبنوك التنمية الإقليمية وبأسعار فائدة مخفضة، ثم بدأ حجم هذه الديون يتزايد، وتزايدت الأعباء المالية لخدمة هذه الديون، مما ترتب عليه بروز مشكلة المديونية الخارجية التي نتج عنها ما يسمى بـ "انفجار أزمة المديونية" في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، هذه الأزمة تمخض عنها ضغوط سياسية في بعض الدول أثرت بشكل أو بآخر في عملية في عملية صنع القرار السياسي.

مشكلة البحث

تتحدد مشكلة البحث بـ (هل أن المديونية الخارجية للدول العربية ومنها عينة الدراسة هي في حالة تزايد مستمر وتشكل خطراً على أوضاعها الاقتصادية وتؤثر بشكل أو بآخر على عملية صنع القرار السياسي فيها ...؟!).

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث من ضرورة معرفة حالة المديونية الخارجية وتطور هذه المديونية وتحديد اتجاهها المستقبلي في بعض الدول العربية كالأردن وسوريا ولبنان.

هدف البحث

يهدف البحث إلى تحليل واقع المديونية الخارجية في الدول المذكورة أعلاه، ومعرفة اتجاه حجم هذه المديونية ونسبها إلى بعض المتغيرات الاقتصادية، وعلاقة ذلك بعملية صنع القرار السياسي في الدول المذكورة خلال المدة ١٩٨٥-٢٠٠٥.

فرضية البحث

يفترض البحث أن حجم المديونية الخارجية واتجاه حجم هذه المديونية ونسبتها في بعض المتغيرات الاقتصادية في حالة تزايد مستمر مما يترك مجالاً واسعاً للتدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية ومن ثم يعرضها إلى المزيد من الضغوط السياسية التي قد تؤثر في عملية صنع القرار السياسي فيها.

أسلوب البحث

استخدم البحث أسلوب التحليل الاقتصادي المستند إلى بعض المعطيات الاقتصادية ومن ثم تم اعتماد أسلوب تحليل الاتجاه لتقدير وتحليل الاتجاه العام لحجم المديونية الخارجية ونسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات لاستشراف صورة مستقبلية عن حالة المديونية الخارجية لدول عينة الدراسة.

وقد اشتمل هذا البحث على ثلاثة محاور أساسية، يتطرق المحور الأول إلى الإطار النظري، وينصرف المحور الثاني إلى تحليل واقع المديونية

الخارجية لدول عينة الدراسة وهي المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية ولبنان.

أما المبحث الثالث فاختص بتوفيق معادلات الاتجاه العام لغرض استشراف صورة مستقبلية عن المديونية الخارجية للدول المذكورة، والتي على ضوئها يمكن أن نضع احتمالات تفاقم هذه المديونية ومن تعرض هذه الدول إلى المزيد من الضغوط السياسية وبالتالي التأثير على عملية صنع القرار السياسي فيها.

ثم ينتهي البحث بتثبيت بعض الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول: الإطار النظري

المسوغات النظرية وتطورات مشكلة المديونية

أولاً. المسوغات النظرية

إن النظرية التقليدية التي تكونت خلال الخمسينات من القرن العشرين، كانت تؤكد على أن النقص في رأس المال هو المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي والقضاء على التخلف وعليه كان لجوء معظم الدول النامية، ومنها الدول العربية التي تفتقر إلى رأس المال إلى الاقتراض من الخارج أمراً مبرراً أو مسوغاً في السياسة الاقتصادية لغرض تعزيز المدخرات المحلية وتقليص الفجوة بين الادخار والاستثمار المطلوب (McDonald, ١٩٨٢, ٦٠٥)، على الرغم من بعض الاقتصاديين يعتقدون أن الصعوبات ليست ناجمة عن عدم القدرة على الادخار والرغبة فيه بل إن المشكلة تكمن في تعزيز حصيلة العملات الأجنبية المتدفقة من الخارج (Griffin, ١٩٧٨, ٥٩-٦٠). فإذا كانت الصادرات متغيراً خارجياً، والاستيرادات تعتمد على الدخل، وتتوقف على مقدار الميل الحدي للاستيراد "Marginal Propensity

to Import" فان فجوة التجارة تظهر عندما تقل عوائد الصادرات عن الطلب على الاستيرادات (Joshi, ١٩٧٦, ٣٤٢)، والتي يمكن عرضها من خلال متطابقة الدخل القومي التالية:

$$Y = C + I\,(X - M) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ (١)$$

أي :

$$Y + M = C + I + X$$

حيث أن (Y) تمثل الدخل القومي، و(C) الإنفاق الاستهلاكي، و (I) الإنفاق الاستثماري، و (X) الصادرات، و(M) الاستيرادات.

إن استيرادات السلع والخدمات من الخارج يعد تعزيزاً للانتاج المحلي، ويعبر عن ذلك بإعادة ترتيب المتطابقة أعلاه.

$$M - X = (C + I) - Y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ (٢)$$

ان هذه المتطابقة تبين أن الإنفاق الاستهلاكي زائداً الإنفاق الاستثماري (C + I) يمثل الاستيعاب Absorption داخل الاقتصاد المحلي المستقبل لهذه الاستيرادات، والذي يمكن أن يزيد من الناتج المحلي، طالما أن هناك زيادة في هذه الاستيرادات، ولكن الزيادة في الاستيرادات على الصادرات تمثل الاقتراض من الخارج، وهو ما يجب تسديده في المستقبل (Hawkins, ١٩٧٠, ٥٦)، وهذه هي تكاليف الاقتراض الأجنبي. وفي العقدين الأخيرين من القرن العشرين (مدة الدراسة) فان هذه التكاليف قد رجّحت على المنافع في العديد من الدول النامية، ومنها الدول العربية.

إن التكلفة الرئيسية المترافقة مع الدين الخارجي تمثل بـ (خدمة الدين)، ومع نمو الدين أو ارتفاع معدلات الفائدة، فان تكاليف خدمة الدين ستزداد، وأن مدفوعات خدمة الدين يجب ان تكون بالعملة الأجنبية. بكلام آخر، إن التزامات خدمة الدين يمكن مواجهتها من خلال عوائد الصادرات، أو من

خلال تقليص أو تخفيض الاستيرادات، أو من خلال الاقتراض أكثر من الخارج. وفي ظل الظروف الاعتيادية فان معظم التزامات خدمة الدين تتم مواجهتها بعوائد الصادرات، وعلى أية حال، سواء تغير مستوى الصادرات، أو ارتفعت معدلات الفائدة أكثر، فإنها ستكون سبباً في التزايد السريع لمدفوعات خدمة الدين، أما في حالة تناقص عوائد الصادرات، فان من المحتمل تزايد خدمة الدين، ويصبح الهدف المنشود من عملية الاقتراض محفوف بكثير من المخاطر وتصبح كل الاحتمالات قائمة تجاه البلد المدين.

تطورات مشكلة المديونية

في الفترة المبكرة من عقد السبعينات من القرن العشرين، كانت الديون الخارجية للدول النامية، ومنها الدول العربية صغيرة أو قليلة نسبية، وكانت هذه الديون بالدرجة الأولى "ظاهرة رسمية" وكان معظم الدائنين، هم الحكومات الأجنبية، والمؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية، وكانت أغلب القروض تمنح بصفة امتيازية (فائدة منخفضة) (Todaro, ٢٠٠٠, ٥٤٩)، ومن ثم توسعت هذه القروض لتشمل نواحٍ عديدة، وتوسعت معها استيرادات السلع الرأسمالية والوسيطة أيضاً، وعليه فان حجم المديونية في الفترة المذكورة تميزت بتزايد حاجة الدول النامية، ومنها الدول العربية إلى رؤوس الأموال، من أجل انجاز مشروعات تنموية استلزمت قدراً كبيراً من الاستثمارات (التمويل والتنمية، ١٩٨٣، ٢٣).

وفي أواخر السبعينات، بدأت البنوك التجارية القيام بدور كبير في الاقراض الدولي، من خلال إعادة تدوير فائض الدول المصدرة للنفط من الدولارات النفطية، وإصدار قروض للدول النامية، ومنها الدول العربية،

للأغراض العامة، مثل دعم ميزان المدفوعات وتوسيع قطاع التصدير (Todaro, ٢٠٠٠, ٥٤٩). والتغير الذي حدث في هذه الفترة قد تزامن مع أوائل الثمانينات (نوزاد، ١٩٩٠، ٩-١٠) وتجلى في ثلاث ظواهر أساسية، الظاهرة الأولى: إن أسعار الفائدة أصبحت أسعار حقيقية. وبالتالي انتهت أسعار الفائدة المنخفضة، والظاهرة الثانية: جاءت عوائد الاستثمار التي تمت في فترة السبعينات منخفضة، بل أدنى بكثير مما كان متوقعاً حدوثه، طبقاً للتقديرات الأولية، وهذا يعني موضوعياً عدم كفاية هذه العوائد لتسديد الفوائد، فضلاً عن أصل الدين، والظاهرة الثالثة: أخذت أسعار الدولار ترتفع في الأسواق الدولية، وجاءت الظاهرة الأخيرة ليزيد من تعقيد المشكلة، وذلك لأن أكثر من ثلثي الديون العالمية قد تم التعاقد عليها بالدولار، وبالتالي فتسديدها يتم بهذه العملة، ولم يعد من الممكن التحكم بمشكلة الديون على ضوء هذه التغيرات، وذلك لأن الدول النامية، ومنها الدول العربية أيضاً، اضطرت إلى الاستدانة من جديد لتسديد ديونها السابقة، ودخلت في حلقة مفرغة، يضاف إلى ذلك عوامل أخرى تمثلت بالرواج المصرفي الدولي، وفترة الاقراض المكثف بعد فترة وجيزة من الاستقلال السياسي ومحاولة الدول الرأسمالية المتقدمة، زيادة تصدير سلعها، وبخاصة بعد صدمة النفط الأولى (١٩٧٣-١٩٧٤) التي أثرت على الدول النامية غير النفطية ومنها الدول العربية بارتفاع أسعار النفط، وهو ما ينسجم مع المعادلة القائلة ... "نعطيكم نقوداً لتتمكنوا من شراء سلعنا".

إن الصفحات السابقة تمثل عرضاً موجزاً للمسوغات النظرية التي دفعت الدول النامية ومنها الدول العربية إلى الاستدانة وكيف تطورت هذه الديون إلى مشكلة جعلت الدول المقترضة تدور في حلقة مفرغة، بسبب صعوبة تسديد هذه الديون. في المبحث الآتي سنقدم تحليلاً لواقع المديونية لبعض

الدول العربية عينة الدراسة، خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين (أي فترة الدراسة).

١. المبحث الثاني: تحليل واقع المديونية الخارجية

أولاً: الأردن

إن المتمعن في الجدول (١) يجد أن حجم هذه المديونية قد تضاعف تقريباً عند مقارنة بداية فترة الدراسة مع نهايتها، ولكن عند احتساب معل المدة ١٩٨٥ – ١٩٩٤ وجدنا ان هذا المعدل قد بلغ ٥٩٠٧,٣ مليون دولار ارتفع في المدة الثانية أي ١٩٩٥ - ٢٠٠٥ ليصل إلى ٦٩٦٩,٢ مليون دولار، أما نسب هذه المديونية في الناتج المحلي الاجمالي GDP وإجمالي الصادرات فقد شهد تزايداً واضحاً منذ بداية الدراسة حتى عام ١٩٩٤، ثم أخذت هذه النسب بالتراجع حتى عام ٢٠٠٥ وهو العام الذي يمثل نهاية مدة الدراسة وعند احتساب معدل هذه النسب ولنفس المدة نلاحظ أن هذا المعدل بلغ ١١٨,٢%، في حين انخفض هذا المعدل إلى ٨٢,٤٠% خلال النصف الثاني من الدراسة أي المدة ١٩٩٥-٢٠٠٥.

ان سبب تراجع هذا المعدل يعود إلى كون أن حجم المديونية الخارجية في الأردن قد حدثت فيه زيادات قليلة مقارنة بالزيادة التي حصلت في الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي أدى إلى تراجع هذا المعدل، وبناء على هذا يمكن أن نتوقع أن يكون الميل الاتجاهي لمعادلة الاتجاه العام لنسب المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي سالباً.

وفيما يتعلق بنسب المديونية الخارجية في إجمالي الصادرات فقد شهدت تذبذبات متضاربة خلال المدة ١٩٨٥-١٩٩٤، إذ بلغ معدل هذه المدة ٢٣٤,٣% بينما تزايدت هذه النسب بشكل كبير خلال المدة الثانية من الدراسة، باستثناء بداية المدة ونهايتها، إذ وصل هذا المعدل إلى

٣٥٤,٢١% للمدة ١٩٩٥-٢٠٠٥ ويرجع سبب ذلك إلى تزايد حجم المديونية وانخفاض حجم الصادرات باستثناء بعض السنوات كما يتضح ذلك من الجدول (١). وعليه يمكن أن نتوقع أن الميل الاتجاهي لهذه النسب موجباً، وهذا يعني تزايد عجز الصادرات عن الوفاء بالمديونية الخارجية كون الصادرات هي الوسيلة التي نحصل من خلالها على الصرف الأجنبي لتسديد الدين الخارجي، وبناءً على ذلك يمكن أن نتوقع أن يتزايد الضغط السياسي الخارجي على المملكة في المستقبل إذا بقت نسب المديونية الخارجية على هذه الوتيرة.

ثانياً: سوريا

يتضح من الجدول (٢) ان إجمالي الدين الخارجي كان متذبذباً خلال المدة ١٩٨٥-١٩٩٤، استمر هذا التذبذب خلال المدة ١٩٩٥-١٩٩٩، ولكنه تراجع بشكل كبير خلال المدة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، وعند احتساب معدل هذا الدين للمدة ١٩٨٥-١٩٩٤ وهي النصف الأول مدة الدراسة، وجدنا ان هذا المعدل يساوي (١٤٥٩٨,٢) مليون دولار تراجع هذا المعدل خلال النصف الثاني من مدة الدراسة، إذ بلغ (١٢١٣٠) مليون دولار، مما يعني أن هناك انخفاض واضح في حجم الدين الخارجي لهذه الدولة، كما يعكس قدرتها على تقليص حجم هذا الدين.

أما بخصوص نسب هذا الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP، فيبين الجدول المذكور أن نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت في حالة تذبذب خلال المدة ١٩٨٥-١٩٩٤، وعند احتساب معدل هذه النسبة وجدنا أنها تساوي ١١٢,٠%، كذلك فإن هذه النسبة كانت متذبذبة خلال المدة ١٩٩٥-١٩٩٩ إلا أنها شهدت انخفاضاً كبيراً خلال المدة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، وعند احتساب معدل المدة ١٩٩٥-٢٠٠٥ وجد أن هذا المعدل قد بلغ ٦٤,٦% من الناتج المحلي الإجمالي.

إن سبب هذا الانخفاض واضح فهو يعود إلى تراجع حجم الدين الخارجي بشكل كبير وتزايد الناتج المحلي الإجمالي بنفس الوقت، وهذا يجعلنا نتوقع أن يكون ميل الاتجاه لنسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي سالباً.

وفيما يتعلق بنسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات فيتضح من الجدول (٢)، ان هذه النسبة كانت متذبذبة خلال المدة ١٩٨٥-١٩٩٩ وعلى الرغم من هذا التذبذب كانت النسبة عالية فقد شكلت في بعض السنوات حوالي ٧٧٤% إلا أنها تراجعت كثيراً خلال المدة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ ولم تشكل سوى ٨٥% في عام ٢٠٠٠ وعند احتساب معدل هذه النسبة خلال المدة ١٩٨٥-١٩٩٤ وجد أنه يساوي حوالي ٤٦٠,١ % انخفض هذا المعدل إلى ما يقارب النصف خلال المدة ١٩٩٥-٢٠٠٥ إذ بلغ حوالي ٢٩٩ % أي ان هناك تراجع كبير عند مقارنة معدل المدة ١٩٩٥-٢٠٠٥ مع معدل المدة ١٩٨٥-١٩٩٤ ويعود سبب هذا التراجع إلى انخفاض حجم الدين الخارجي وزيادة حجم الصادرات خلال المدة الثانية من الدراسة، هذا التراجع يعكس في الوقت نفسه قدرة سوريا على تسديد مقادير كبيرة من دينها الخارجي، كما ان هذا التراجع يجعلنا نتوقع أن الميل الاتجاهي لنسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات سيكون سالباً خلال مدة الدراسة.

ثالثاً: لبنان

إن تدقيق النظر في الجدول (٣) الذي يبين حجم الدين الخارجي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات يجد أن حجم هذا الدين كان متذبذباً ومتقارباً في مقاديره خلال المدة ١٩٨٨-١٩٩٤ فأعلى قيمة له لا تتجاوز البضعة ملايين إلا أنه شهد زيادات كبيرة خلال المدة ١٩٩٥-٢٠٠٥.

وعند احتساب معدل المدة الأولى وجد أنه يساوي (٥٩٠٧,٣) مليون دولار في حين بلغ معدل المدة الثانية (٦٩٦٩,٢) مليون دولار، أي ان هناك زيادة كبيرة في معدل المدة الثانية مقارنة بمعدل المدة الأولى، مما يجعلنا نتوقع أن يكون ميل الاتجاه موجباً، وهذا يعني أن حجم الدين الخارجي لهذه الدولة سوف يتزايد مع مرور الزمن.

وفيما يتعلق بنسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد شكل هذا الدين نسباً متواضعة خلال سنوات النصف الأول من الدراسة أي سنوات المدة ١٩٨٥-١٩٩٤، إلا أن هذه النسبة بدأت بالتزايد خلال سنوات النصف الثاني من الدراسة أي سنوات المدة ١٩٩٥-٢٠٠٥، وعند احتساب معدل هذه النسبة للمدة ١٩٨٥-١٩٩٤ وجد أنه يساوي ١١,٣% في حين بلغ هذا المعدل ٤٧,٩ % للمدة ١٩٩٥-٢٠٠٥ أي ان معدل المدة الثانية قد تضاعف عدة مرات مقارنة بمعدل المدة الأولى، وهذا يعني أن نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في حالة تزايد، كما ويعني هذا أن ميل الاتجاه العام لهذه النسبة سيكون موجباً، الأمر الذي يجعلنا نتوقع ضعف قدرة هذه الدولة على سداد دينها الخارجي، وبالتالي فتح المجال واسعاً لاحتمالات التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية ويعرضها إلى المزيد من الضغوط السياسية بسبب تفاقم مديونيتها.

أما بخصوص نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات، فقد شكلت هذه النسبة أرقاماً متباينة خلال السنوات ١٩٨٥-١٩٩٤، إلا أن أعلاها لم يتجاوز المئة في المئة، في حين تزايدت هذه النسبة وبشكل ملفت للنظر خلال السنوات ١٩٩٥-٢٠٠٥.

وعند احتساب معدل النسبة أعلاه وللمدة ١٩٨٥-١٩٩٤ وجد أن هذا المعدل يساوي ٦٥,٧٢%، في حين بلغ هذا ٧٦٩,٠% للمدة ٢٠٠٥- ١٩٩٥، وعند مقارنة معدل المدة الثانية بمعدل المدة الأولى نلاحظ أن

هناك زيادات مخيفة لنسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات وهذا يعني عجز عوائد الصادرات عن مواجهة هذا الدين؛ إن سبب ذلك هو زيادة الدين الخارجي زيادات كبيرة في الوقت الذي ازدادت الصادرات زيادات متواضعة، ومن المتوقع أن يكون ميل الاتجاه العام لهذه النسبة موجباً وهذا يدل على أن نسبة إجمالي الدين إلى إجمالي الصادرات سوف تتزايد مع مرور الزمن، مما يضعف من قدرة هذه الدولة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدين الخارجي الأمر الذي يجعل كل الاحتمالات ممكنة بما فيها الضغوط السياسية والتأثير في صنع القرار السياسي وما تشهد لبنان في الوقت الراهن هو دليل واضح لهذه الاحتمالات.

المبحث الثالث

تقدير وتحليل اتجاه حجم المديونية الخارجية ونسبها إلى الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات في دول عينة الدراسة

أولاً. الأردن

١. معادلة الاتجاه العام لإجمالي الدين الخارجي

عند تقدير معادلة الاتجاه العام لإجمالي الدين الخارجي في الأردن حصلنا على النتائج الآتية:

$$EXD = ٤٩٩٦,٦٦ + ١٣٣,٣٦٠\ t$$

حيث أن EXD تمثل الدين الخارجي External Debit

و t الزمن

٢. معادلة الاتجاه العام لنسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP:

عند تقدير معادلة الاتجاه العام لنسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي حصلنا على النتائج الآتية:

$$\frac{EXD}{GDP} = ١٢٤,٠٨٩ - ٢,٢٢٨\ t$$

٣. معادلة الاتجاه العام لنسبة إجمالي الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات:

عند تقدير معادلة الاتجاه العام لنسبة إجمالي الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات حصلنا على النتائج الآتية:

$$\frac{EXD}{EXP} = ٢١٧,١٧٣ + ٧,٢٥٩\ t$$

إن معادلات الاتجاه العام المقدرة في ١ و ٢ و ٣ تبين ان ميل الاتجاه العام لحجم الدين الخارجي في المملكة الأردنية هو في حالة تزايد مع مرور

الزمن، إلا أن معادلة الاتجاه العام المقدرة لنسبة الدين الخارجي على الناتج المحلي الإجمالي تشير إلى تراجع ميل الاتجاه لهذه النسبة مع مرور الزمن كما يتضح ذلك من الإشارة السالبة لهذا الميل وهنا يعني أن هناك تراجع نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي وقد بيّنا سبب ذلك في المبحث الثاني من هذه الدراسة.

أما معادلة الاتجاه العام المقدرة لنسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات فتبين أن ميل الاتجاه العام لهذه النسبة مسبوق بإشارة موجبة، وهذا يعني أن هناك حالة تزايد لنسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات مع مرور الزمن.

ان معادلات الاتجاه المقدرة لهذه المتغيرات الثلاثة جاءت منسجمة مع المؤشرات التي تم عرضها في المبحث الثاني من هذه الدراسة، وهذا يؤكد جودة توفيق خط الاتجاه العام لهذه المتغيرات.

ثانياً: سوريا

١. معادلة الاتجاه العام لإجمالي الدين الخارجي:

عند تقدير معادلة الاتجاه العام لإجمالي الدين الخارجي في سوريا حصلنا على النتائج الآتية:

$$EXD = ١٨١١٣٥,٨ - ٤٣٩,١٣٠\ t$$

٢. معادلة الاتجاه العام لنسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP:

عند تقدير معادلة الاتجاه العام لنسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي حصلنا على النتائج الآتية :

EXD

$$GDP = ١٤١,٧٥١ - ٤,٩٦٣\ t$$

٣. معادلة الاتجاه العام لنسبة إجمالي الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات:

عند تقدير معادلة الاتجاه العام لنسبة إجمالي الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات حصلنا على النتائج الآتية:

$$EXP = ٦٤٠,٧٣٣ - ٢٤,٠٥٣\ t$$

إن معادلات الاتجاه العام المقدرة في ١ و ٢ و ٣ تبين أن ميل الاتجاه العام لكل من إجمالي الدين الخارجي ونسبة هذا الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات مسبوق بإشارة سالبة، وهذا يعني أن إجمالي الدين الخارجي ونسبته إلى هذه المتغيرات هو في حالة تراجع، الأمر الذي يدلل على قدرة هذه الدولة على تخفيض حجم دينها الخارجي.

ثالثا: لبنان

١. معادلة الاتجاه العام لإجمالي الدين الخارجي:

عند تقدير معادلة الاتجاه العام لإجمالي الدين الخارجي في لبنان حصلنا على النتائج الآتية :

$$EXD = ٥٠٢٥,٤٩٠ + ٩٠٤,٠٧٦\ t$$

٢. معادلة الاتجاه العام لنسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP:

عند تقدير معادلة الاتجاه العام لنسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي حصلنا على النتائج الآتية :

$$\frac{EXD}{GDP} = ١٠,٣٤١٠ + ٣,٧١٣٦\ t$$

٣. معادلة الاتجاه العام لنسبة إجمالي الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات:

عند تقدير معادلة الاتجاه العام لنسبة إجمالي الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات حصلنا على النتائج الآتية:

$$\frac{EXD}{EXP} = ٢٨٧,١٣٦ + ٦٦,٤٣٥٢\ t$$

إن معادلات الاتجاه العام المقدرة في ١ و ٢ و ٣ تبين أن ميل الاتجاه العام لكل من إجمالي الدين الخارجي ونسبة هذا الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات مسبوق بإشارة موجبة، وهذا يعني أن إجمالي الدين الخارجي ونسبته إلى هذه المتغيرات هو في حالة تزايد، الأمر الذي يدلل على أن المديونية الخارجية لهذه الدولة تتجه إلى التزايد سواء بالحجم المطلق لهذا الدين أو بالنسبة إلى GDP وإجمالي الصادرات.

إن تقدير معادلات الاتجاه التي تم الحصول عليها في كل من الأردن وسوريا ولبنان جاءت منسجمة مع التحليل الذي تضمنه المبحث الثاني ومؤكد فرضية البحث.

وهذه المؤشرات تجعلنا نتوقع أن المديونية الخارجية لهذه الدول وبخاصة الأردن ولبنان سوف تتفاقم الأمر الذي يجعل الدولتين المذكورتين تتعرض إلى المزيد من الضغوط السياسية الخارجية وتبقى كل الاحتمالات قائمة بما فيها التأثير في عملية صنع القرار السياسي.

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

١- أتضح من خلال الدراسة أن القروض كانت تمنح بشروط ميسرة ومن مؤسسات رسمية في الفترة المبكرة من عملية الاقتراض.

٢- أن المبرر الرئيسي لطلب القروض الخارجية هو أن هذه القروض تتمم الادخار المحلي وتقلل فجوة الادخار – والاستثمار.

٣- لقد أدى تزايد الطلب على القروض إلى تطور مشكلة المديونية الخارجية التي تنتج عنها ما يسمى بـ (أزمة المديونية الخارجية) الأمر الذي دعا الجهات المقرضة إلى فرض شروط قاسية على الدول ذات المديونية.

٤- أن الأفق المستقبلية لحالة المديونية الخارجية تعكس صورة تشاؤمية بسبب عدم قدرة بعض الدول على التخلص من هذه المشكلة.

ثانياً: المقترحات

١- ضرورة أن تسعى الدول المدينة إلى زيادة ناتجها المحلي وتنويعه قدر المستطاع لكي تزيد من صادراتها وتقلص من حجم مديونيتها الخارجية

٢- ضرورة أن يتم استخدام القرض لأغراض إنتاجية تدعم عملية التصدير لتخفيف عبء المديونية.

٣- ضرورة أن تعمل الدول ذات المديونية على توسيع قاعدة صادراتها وزيادة هذه الصادرات كونها الوسيلة الوحدة للحصول على الصرف الأجنبي الذي بواسطته تستطيع التخلص من المديونية الخارجية.

External Indebtedness of some Arab Countries and its Role in Political Decision Making During ١٩٨٥-٢٠٠٥

Dr. Taha Younis Hummadi
Assist. Prof., Econ. Dept., Admin. & Econ. College, The University of Mosul

Abstract

Since the ١٩٦٠'s, Arab countries started to put and implement ambitious plans and developing programs. They resorted to international financial markets to borrow because of rarity of local financial resources for most of these countries. The theoretical justification was that external borrowing enhanced local saving.

Until earlier of ١٩٧٠s, the external debts of developing countries especially some Arab ones were few or relatively few. The debts were primarily (a formal phenomenon) and most debtors were foreign governments and international financial institutions such as the International Monetary Fund. The World Bank and regional developing banks. Most loans were granted as privilege (low interest), then they expanded to include many aspects. The intermediated and capital goods imports increased as well. That is why, the external indebtedness size during the above period was distinguished by the increase of developing countries needs especially some Arab countries to capitals for achieving developing projects which required a great deal of investment. That increased borrowing inquiries and resulted in the prominence of external indebtedness as well as increasing financial incidence to serve those debts remarkably.

The size increase of external indebtedness accompanied by increase in these debts payments service exhausted a big ratio of local resources and consequently lead to weakening required aims fulfillment and vanishing a great deal of its exports earnings to serve its external debts then to the decline of its ability to import the requirements needed for the continuation of economic development process, and that lead to more inquiries of back payment. That

resulted in the increase of external indebtedness size, so indebtedness problem became more dangerous and complicated and negative effects increased and lead to stop efforts of social and economic development. Then it deepened its dependence to debiting sides and exposed these countries to severe pressure targeted their political and economic abilities and severe monitoring and interference in internal affairs under the influence of their indebtedness increase.

External indebtedness problem increase formed dangers that did not stop at social and economic limitations but they even exceeded that. That lead to exposing political decision making to more foreign pressure and interference, because the granting parties, whether from Paris or London club with International Monetary Fund and World Bank, will impose policies and programmes that the dependence of indebted countries to developed ones.

The research aims at analyzing external indebtedness size to some Arab countries like Jordan, Syria and Lebanon during ١٩٨٥-٢٠٠٥ and to state indebtedness influence extent on political decision making in these countries. It sets out from a hypothesis stating that external indebtedness size and direction in the Arab countries under discussion is increasing continuously and that lets it open to foreign interference in their internal affairs and then expose them to more political pressure that influence in one way or another the political decision making freedom.

المصادر

المصادر العربية

أولا: الوثائق الرسمية

١- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ١٩٨٨.
٢- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ١٩٩٢.
٣- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ١٩٩٥.
٤- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ١٩٩٩.
٥- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠١.
٦- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٤.
٧- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٦.
٨- صندوق النقد العربي ١٩٩٦.

ثانياً: الدوريات

١- التمويل والتنمية، (١٩٨٣)، "الدين الخارجي مشكلة مستمرة"، المجلد ٢٠، العدد١.
٢- نوزاد، بهرام، (١٩٩٠)، "دروس من عقد الديون"، التمويل والتنمية، المجلد ٢٠، العدد١.

المصادر الأجنبية:

١- Mcdonald, Donagh C. ١٩٨٢, "Debit and Developing Countries Borrowing: A Survey of Literature"in IMF Staff paper Vol. ٢٩ No. ٤٠.

٢- Griffin, K.١٩٧٨, "International Inequality and National Proverty"The McMillan PressLTD. London,.

٣- Joshi Vijay, ١٩٧٦, "Two Gaps Analysis", In G.M. Meier Leading Issues in Economic Development, ٣rd Ed. Oxford University Press, New York,.

٤- Hawkins, E.K., ١٩٧٠, "The Principles of Development and Aid Penguim Modern Economics, First Published..

جدول (١)
يبين إجمالي الدين الخارجي ونسبه إلى الناتج المحلي الاجمالي واجمالي صادرات السلع والخدمات في الأردن للمدة ١٩٨٥-٢٠٠٥ (مليون دولار)

السنوات	اجمالي الدين الخارجي ED	الناتج المحلي الاجمالي GDP	الصـادرات EXP.	نسبة اجمالي الدين الخارجي على الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة اجمالي الدين الخارجي على الصادرات %
١٩٨٥	٣٤١٢,٠	٤٩٢٥,٤	٢٠٥٧,١٠	٦٩,٢٧	١٦٥,٨٦
١٩٨٦	٤٠٥١,٠	٥٩٤٣,٧	١٨٩٠,٩٠	٦٨,١٦	٢١٤,٢٣
١٩٨٧	٤٩١٧,٠	٦٣٨٩,١	٢٢٨٣,١٠	٧٦,٩٦	٢١٥,٣٧
١٩٨٨	٥٣٨٠,٠	٥٩٧١,٥	٢٤٦٨,٧٠	٩٠,١٠	٢١٧,٩٢
١٩٨٩	٦٢٦١,٠	٤١٥٨,٧	٢٣٨٧,٦٠	١٥٠,٥٥	٢٦٢,٢٢

١٩٩٠	٧٠٥٠,٠	٤٠٢٠,٩	٢٥٧٨,٤٠	١٧٥,٣٣	٢٧٣,٤٢
١٩٩١	٧٤٦١,٠	٤١٩٣,٧	٢٥٩٥,٠٠	١٧٧,٩١	٢٨٧,٥١
١٩٩٢	٦٩٢٤,٠	٥١٣٩,٠	٢٧٨٠,٥٠	١٣٤,٧٣	٢٤٩,٠٠
١٩٩٣	٦٧٧٠,٠	٥٥٠١,٤	٢٩١٩,٠٠	١٢٣,٠٦	٢٣١,٩٢
١٩٩٤	٦٨٤٧,٠	٥٩٩٧,٧	٣٠٥٨,١٠	١١٤,١٦	٢٢٣,٨٩
١٩٩٥	٦٢٩٩,٠	٦٥٩٦,٤	٣٦٣٩,٤٠	٩٦,٨٠	١٧٣,٠٠
١٩٩٦	٦٦٥١,٨	٦٦٤٥,٠	١٤٦٧,٠٠	١٠٠,٣٠	٤٥٣,٠٠
١٩٩٧	٦٤٥١,٦	٦٩٧٦,٠	١٥٠٥,٠٠	٩٢,٦٠	٤٢٨,٦٠
١٩٩٨	٧٠٥٦,٠	٧٣٠٦,٠	١٤٧٦,٠٠	٩٦,٧٠	٤٧٨,٠٠
١٩٩٩	٧٣٠٤,٥	٧٤٦٥,٠	١٤٨٣,٠٠	٩٨,٣٠	٤٩٢,٥٥
٢٠٠٠	٦٧٥٤,٠	٨٤٦١,٠	١٥٢٤,٤	٧٩,٨٠	٤٤٣,٠٠
٢٠٠١	٦٦٨٠,٠	٨٩٧٦,٠	١٩٠٧,٤٠	٧٤,٥٠	٣٥٠,٢٠
٢٠٠٢	٧٢١٦,٠	٩٥٨٣,٠	٢١٩٥,٦٠	٧٥,٣٠	٣٢٨,٥٠
٢٠٠٣	٧٥٩٤,٠	١٠١٩٦,٠	٢٣٦٢,٥٠	٧٤,٥٠	٣٢١,٤١
٢٠٠٤	٧٥٣٤,٠	١١٣٩٨,٠	٣٢٥٣,٣٠	٦٦,١٠	٢٣١,٥٨
٢٠٠٥	٧١٢٢,٠	١٢٧١١,٠	٣٦٢٥,٠٠	٥٦,٠٠	٩٦,٤٧
معدل المدة ١٩٩٦-٢٠٠٥	٥٩٠٧,٣			١١٨,٠٢	٢٣٤,١٣
معدل المدة ١٩٨٥-١٩٩٥	٦٩٦٩,٢			٨٢,٨٠	٣٥٤,٢١

المصادر:

- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات ١٩٨٨، ١٩٩٢، ١٩٩٥، ١٩٩٩، ٢٠٠١، ٢٠٠٤، ٢٠٠٦.**
- **صندوق النقد العربي لسنة ١٩٩٦.**

*** جمعت البيانات واحتسبت النسب من قبل الباحث.**

جدول (٢)

يبين إجمالي الدين الخارجي ونسبه إلى الناتج المحلي الاجمالي واجمالي صادرات السلع والخدمات في سوريا للمدة ١٩٨٥-٢٠٠٥ (مليون دولار)

السنوات	اجمالي الدين الخارجي	الناتج المحلي	الصـــادرات	نسبة اجمالي الدين الخارجي على	نسبة اجمالي الدين الخارجي على

	ED	GDP الاجمالي	EXP.	الناتج المحلي الاجمالي %	الصادرات %
١٩٨٥	٩٥٠٢,٠	١٦٩٨٤,٧	٢٥٤١,٠٠	٥٥,٩٤	٣٧٣,٩
١٩٨٦	١١٣٨٨,٠	١٤١٩٥,٠	١٦١٣,٠٠	٨٠,٢٣	٧٠٦,٠
١٩٨٧	١٤٣٤٧,٠	١٢٥٨٢,٥	١٩٨٢,٠٠	١١٤,٠٢	٧٢٣,٩
١٩٨٨	١٥٠٩٥,٠	١١١٩٤,٢	٢٠٣٦,٠٠	١٣٤,٨٥	٧٤١,٤
١٩٨٩	١٥٦٩٣,٠	١٠٥٢٨,٨	٣٩٢٨,٠٠	١٤٩,٠٥	٣٩٩,٥
١٩٩٠	١٤٩١٧,٠	١٣٨٩٥,٨	٥٠٧٥,٠٠	١٠٧,٣٥	٢٩٣,٩
١٩٩١	١٦٣٥٣,٠	١٢٥٠٢,٦	٤٥٦٧,٠٠	١٣٠,٨٠	٣٥٨,٠
١٩٩٢	١٥٩١٣,٠	١٣١٥٠,٤	٤٤٥٠,٠٠	١٢١,٠١	٣٥٧,٦
١٩٩٣	١٦٢٣٥,٠	١٣٧٦٤,٣	٤٧٣١,٠٠	١١٧,٩٥	٣٤٣,٢
١٩٩٤	١٦٥٣٩,٠	١٥٢٢٥,٣	٥٤٤٥,٠٠	١٠٨,٦٣	٣٠٣,٧
١٩٩٥	٢١٣١٨,٠	١٦٦١٣,٨	٥٩٤٤,٠٠	١٢٨,٣٠	٣٥٨,٦
١٩٩٦	٢١٤٢٠,٠	١٧٥٩٢,٠	٤٠٠٨,٠٠	١٢١,٨٠	٥٣٤,٤
١٩٩٧	٢٠٨٦٥,٠	١٦٦١٣,٠	٣٩٢٤,٠٠	١٢٥,٦٠	٥٣١,٧
١٩٩٨	٢٢٤٣٥,٠	١٦٠٤٣,٠	٢٨٩٧,٠٠	١١٨,١٠	٧٧٤,٤
١٩٩٩	٢٢٣٦٩,٠	١٦٨٢٠,٠	٣٤٦٤,٠٠	١٠٣,٩	٦٤٥,٨
٢٠٠٠	٤٠٨٢,٧	١٨٩٢٣,٠	٤٦٩٩,٨٠	٢١,٦٠	٨٦,٩
٢٠٠١	٣٦٩٢,١	٢٠٢٣٧,٠	٥٢٨٥.٨٠	١٨,٢٠	٦٩,٨
٢٠٠٢	٣٨٩٠,١	٢٠٦٦٩,٠	٦٥٥٥,٥٠	١٨,٨٠	٥٩,٣
٢٠٠٣	٤١٣٧,٢	٢١٦٨٨,٠	٥٧٦١,٧٠	١٩,١٠	٧١,٨
٢٠٠٤	٤٣١٨,٢	٢٤٤٨٤,٠	٥٠٤٢,٥٠	١٧,٦٠	٨٥,٦
٢٠٠٥	٤٩٠٣,٧	٢٧٩٧١,٠	٦١٥٥,٠	١٧,٥٠	٧٩,٧
معدل المدة ١٩٩٦-٢٠٠٥	١٤٥٩٨,٢			١١٢,٠	٤٦٠,١
معدل المدة ١٩٨٥-١٩٩٥	١٢١٣٠			٦٤,٦	٢٩٩,٠

المصادر :

- **نفس مصادر الجدول (١).**

*** جمعت البيانات واحتسبت النسب من قبل الباحث.**

جدول (٣)

يبين إجمالي الدين الخارجي ونسبه إلى الناتج المحلي الاجمالي واجمالي صادرات السلع والخدمات في لبنان للمدة ١٩٨٥-٢٠٠٥ (مليون دولار)

السنوات	اجمالي الدين الخارجي ED	الناتج المحلي الاجمالي GDP	الصـادرات EXP.	نسبة اجمالي الدين الخارجي على الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة اجمالي الدين الخارجي على الصادرات %
١٩٨٥	٣٩٠,٠	٢١٦٨,٥	٣٩٩,٧٠	١٧,٩٨	٩٧,٧٤
١٩٨٦	٣٩١,٠	٢٦٧٦,٦	٤٣١,٥٠	١٤,٦١	٩٠,٦١
١٩٨٧	٤٠٣,٠	٢٠٧٧.٨	٥٠٠,٥٠	١٩,٤٠	٨٠,٥٢
١٩٨٨	٣٧٢,٠	٣٣١٣,٥	١٢٣٠,٠٠	١١,٢٣	٣٠,٢٤
١٩٨٩	٣٥٤,٠	٢٧١٩,٠	١١٩٢,٠٠	١٣,٠٢	٢٩,٦٩
١٩٩٠	٣٥٨,٠	٢٨٦٥,٧	٤٥٥,٠٠	١٢,٤٩	٧٨,٦٨
١٩٩١	٣٣٦,٠	٤٤٥١,٧	٥٤٦,٠٠	٧,٥٥	٦١,٥٣
١٩٩٢	٣٠١,٠	٥٥٤٥,٣	٦٠١,٠٠	٥,٤٣	٥٠,٠٠
١٩٩٣	٣٧٠,٠	٧٥٣٦,٧	٦٨٦,٠٠	٤,٩١	٥٣,٩٣
١٩٩٤	٦٢١,٠	٩١٥٩,٣	٧٣٧.٠٠	٦,٧٨	٨٤,٢٦
١٩٩٥	١٣٣٢,٤	١١١١٨,٨	٩٨٢,٠٠	١٢,٠٠	١٣٥,٦٨
١٩٩٦	١٨٨٣,٨	١٢٩٩٧,٠	١٠١٨,٠٠	١٤,٥٠	١٨٥,٠٥
١٩٩٧	٢٤٠٢,٢	١٤٨٦٥,٠	٦٤٢,٠٠	١٦,٢٠	٣٧٤,١٧
١٩٩٨	٤٠٦٩,٨	١٦١٦٨,٠	٦٦١,٠٠	٢٥,١٠	٦١٥,٧٠
١٩٩٩	٥٤٣١,٢	١٦٤٩١,٠	٦٧٧,٠٠	٣٢,٨٠	٨٠٢,٢٤
٢٠٠٠	٦٩٩٣,٠	١٦٦٧٩,٠	٧١٤,٣٠	٤١,٩٠	٩٧٩,٠٠
٢٠٠١	٩٥٩٥,٠	١٧٠٦٥,٠	٨٨٩,٣٠	٥٦,٢٠	١٠٧٨,٩٠
٢٠٠٢	١٤٥٩٣,٠	١٨٤٦٢,٠	١٠٤٥,٥٠	٧٩,٠٠	١٣٩٥,٨٠
٢٠٠٣	١٥٥٦٥,٠	١٩٨٩٥,٠	١٥٢٣,٩٠	٧٨,٢٠	١٠٢١,٤٠
٢٠٠٤	١٨٣٦٨,١	٢١٧٦٨,٠	١٧٤٧,٠٠	٨٤,٤٠	١٠٥١,٤٠
٢٠٠٥	١٩١٧٦,٦	٢٢٠٥٠,٠	١٨٧٩,٨٠	٨٧,٠٠	١٠٢٠,١٤
معدل المدة ١٩٩٦-٢٠٠٥	٥٩٠٧.٣			١١,٣	٦٥,٧٢
معدل المدة ١٩٨٥-١٩٩٥	٦٩٦٩,٢			٤٧,٩	٧٦٩,٠

المصـادر:

- **نفس مصادر الجدول (١).**

*** جمعت البيانات واحتسبت النسب من قبل الباحث.**